



الرياض في: ٢٥ صفر ١٤٤٦ هـ

الموافق: ٢٩ أغسطس م

المحترمين

إلى السادة / مجلس إدارة جمعية نبوغ لتنمية المواهب

### الموضوع: خطاب ارتباط مراجعة

إشارة إلى طلبكم منا مراجعة القوائم المالية لجمعية نبوغ لتنمية المواهب للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

### غرض هذا الخطاب

يسرنا أن نؤكد لكم بموجب هذا الخطاب قبولنا لهذا الارتباط وفهمنا لهذا التكليف والغرض من هذا الخطاب هو توضيح مسؤوليتنا كنتيجة لهذا الارتباط لمراجعة القوائم المالية للجمعية عن السنة المالية المذكورة أعلاه وكما يبين هذا الخطاب نواحي مسؤولية إدارة الجمعية ومسؤوليتنا كمراجع حسابات.

### خدمات المراجعة

١. تقع على عاتق إدارة الجمعية مسؤولية التأكد بأن الجمعية تحفظ بسجلات محاسبية سلية وإعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي للجمعية وأن هذه القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأنظمة الأخرى ذات العلاقة ويعتبر على إدارة الجمعية أن تقدم لنا وعند طلب ذلك كافة السجلات المحاسبية للجمعية وكافة المعلومات الأخرى المتعلقة بها بما في ذلك كافة محاضر اجتماعات الإدارة.
٢. لكي تتمكن من الوفاء بواجباتنا تجاهكم فإنكم توافقون عند الطلب على معلوماتنا بمعلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وكذلك توافقون على تنفيذ أي التزامات مناطبة بكم أو معهود بها اليكم أو إلى جهات أخرى ضمن نطاق سيطرتكم.
٣. وبصفتنا مراجع حسابات فإنه يتبعنا الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية وتقديم تقرير عنها:
  - فيما إذا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض مراجعتنا فيما إذا كانت القوائم المالية كل تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للجمعية كما في عن السنة المالية المذكورة أعلاه ونتائج أعمالها وتدققتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الغير هادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
٤. ومن مسؤوليتنا المهنية أن نذكر في تقريرنا فيما إذا كانت القوائم المالية لا تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع المعايير المحاسبية المطبقة مالم يكن حسب رأينا ذلك مبرراً نظراً للظروف السائدة مع إيضاح طبيعتها وأسبابها والإفصاح بصورة كافية عن أثرها على القوائم المالية.
٥. تقع على عاتق إدارة الجمعية مسؤولية الحفاظ على موجودات الجمعية ومنع وقوع وكشف أية حالات غش أو أخطاء ومسؤولية الالتزام بالقواعد والأنظمة وسوف نقوم بتخطيط عملية المراجعة بحيث يكون لدينا توقع معقول للكشف عن أخطاء جوهرية في القوائم المالية أو السجلات المحاسبية (بما في ذلك الناجمة عن غش أو أخطاء أو عدم تقييد بالأنظمة والقوانين) حيث أن نظام الرقابة الداخلية مهما كانت كفاءته لا يمكنه استبعاد احتمال حدوث مثل تلك الأخطاء أو المخالفات التي قد تحدث وتظل غير مكتشفة وحيث أنها نجري اختبارات المراجعة على أساس العينة فإننا لا نضمن كشف تلك الأخطاء أو المخالفات (إن وجدت) وبالتالي يجب عدم الاعتماد على مراجعتنا للكشف عن مثل هذه الأخطاء



الجوهرية أو حالات الغش أو عدم التقيد بالأنظمة والقوانين الممكن تواجدها وعند كشف مثل هذه الأمور سنقوم بمشيئة الله تعالى بلفت انتباه الإدارة لذلك في خطاب منفصل.

### تنفيذ أعمال المراجعة

١. ستم مراجعتنا للقواعد المالية للجمعية بمشيئة الله تعالى وفقاً لمعايير المراجعة المعترف بها في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب منها أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من القناعة بأن القواعد المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.
٢. تشتمل المراجعة على فحص الأدلة على أساس العينة والمذكورة للمبالغ والإيضاحات حول القواعد المالية.
٣. كما تشتمل المراجعة على تقويم المبادئ المحاسبية المتبعه والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة بالإضافة إلى العرض العام للقواعد المالية وسنقوم بهم الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية بالجمعية لتقويم مدى كفايتها لكي تستخدمنا في إعداد القواعد المالية ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سنقوم بها ويجب عدم الاعتماد على مراجعتنا في كشف كافة الاختلالات والمخالفات الأخرى التي ربما حدثت والتي يمكن كشفها إن وجدت من خلال اختبارات المراجعة التي تقوم بها وعند ذلك سنقوم بإبلاغكم فوراً بمثل هذه الحالات.
٤. تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقويمها للنظام المحاسبي للجمعية ونظام الرقابة الداخلية وقد تشتمل إجراءات مراجعتنا على أي نواحي متعلقة بعمليات الجمعية التي نراها ملائمة وإن دراستنا للنظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية لن تتطلب منها إجراء دراسة وتقديم تفصيلي ولن تكون كافية لتمكيننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكتامة نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية ولن يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة الجمعية والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة.
٥. سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القواعد المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية وتتطلب معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن الإفصاحات الهامة المقدمة لنا وتعتبر نتائج اختبارات المراجعة وردود الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتمدها في تحديد رأينا حول القواعد المالية ونظرًا لأهمية الإفصاحات الشفهية والخطية التي تقدمها لنا الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال فإن إدارة الجمعية توافق على إبراء ذمة شركة عبدالله حمد الجاسر - محاسبون ومحارعون قانونيون وموظفيه من أي التزامات وتكاليف تتعلق بالخدمات التي سنقدمها بموجب خطاب الارتباط هذا والمترتبة على أي إفصاحات غير صحيحة يتضمنها خطاب الإفصاح المقدم من قبل الإدارة.
٦. لمساعدتنا في مراجعة القواعد المالية فإننا سوف نطلب الاطلاع على كافة المستندات أو البيانات.
٧. بمجرد إصدار تقرير مراجعتنا فإنه سوف لن تكون هناك مسؤوليات إضافية مباشرة ملقة على عاتقنا بشأن القواعد المالية لتلك السنة المالية محل المراجعة ونتوقع إبلاغنا بأي أحداث جوهرية تطرأ خلال الفترة الواقعة بين تاريخ تقريرنا وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية والتي قد تؤثر على القواعد المالية.
٨. إضافةً إلى تقريرنا حول القواعد المالية فإننا نتوقع أن نقدم لكم خطاباً مستقلاً يوضح أي نقاط ضعف جوهرية استرعت انتباها في النظم المحاسبية والرقابة الداخلية وسنبلغكم أيضاً بأي أمور أخرى تستدعي انتباها نتيجة أعمال المراجعة التي تقوم بها وعلى أي حال فإنه غير مطلوب منا أن نقوم بتصميم إجراءات مراجعة خاصة لغرض تحديد هذه المور.

### النقارير

بمجرد الانتهاء من أعمال المراجعة سيتم إرسال نسخة معتمدة من تقرير المراجعة المشار إليه أعلاه بصيغة البي دي إيف pdf (باللغة العربية).



### فريق العمل

سيرأس فريق العمل بمشيئة الله تعالى مدير مراجعة ويشتمل على مراجعين مؤهلين ومهنيين وسيكون تحت الإشراف المباشر من الشريك المسؤول عن الارتباط.

### السرية

١. نتعهد لكم القيام بالعمل بكل ما هو معقول من عنابة وإتقان.
٢. لن يتم الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بأعمالكم إلى أي طرف ثالث عدا المستشارين المهنيين الذين يمكن التشاور معهم بشأن العمل وبالقدر المعروف من المعلومات لدى عامة الناس (دون موافقتكم الخطية المسبقة) ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أو أي جهة أخرى مختصة.
٣. إن أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة هي ملك مكتبنا وستكون معلومات سرية وسيتم الاحتفاظ بها لدينا طبقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لدى مكتبنا.

### حدود المسؤولية

إن حدود مسؤولية شركة عبدالله حمد الجاسر- محاسبون ومراجعون قانونيون بخصوص هذا الارتباط لا تتجاوز قيمة الأتعاب لغطية أي مطالبات ناشئة عن هذا الارتباط.

### القوة القاهرة

لن يكون لأي منا نحن أو أنت مسؤولة بأي شكل كان عن التقصير أو التأخير في تأدية التزاماتنا المعنية كانت بموجب هذا الارتباط إذا كان التقصير أو التأخير ناتجاً عن أسباب تقع خارج السيطرة العقلية للجهة التي كانت سبب في التقصير في الأداء.

### إنهاء الارتباط

يجوز إنتهاء الارتباط مباشرة من قبل أحد الطرفين بموجب إشعار خطى يرسل على عنوان المراسلة المعتمد للطرف الآخر، وفي حالة الانهاء من قبلكم تكون الأتعاب المحددة من تاريخ إنتهاء الارتباط مستحقة السداد.

### القانون السائد

يخضع عملنا بموجب خطاب الارتباط هذا للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية ويفسر بناء علىها.



#### الاتعاب وإجراءات الفواتير

تحسب أتعابنا على أساس الوقت المنصرف والمصاريف التي تتطلبها وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية مراجعة القوائم المالية وتقدر أتعابنا لقاء مراجعة القوائم المالية المذكورة أعلاه كالتالي:

#	البيان	المبلغ
١	أتعاب مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٠٠
	الإجمالي	٠٠

في حال تم خصوص الشركة لضريبة القيمة المضافة سيتم إضافة مبلغ ضريبة القيمة المضافة لمبلغ الأتعاب.

عند تقدير هذه الأتعاب تم الافتراض بأن يقدم موظفوكم لنا المساعدة الملائمة في إعداد المستندات والجداول والأمور الأخرى بصورة منتظمة.  
يتم دفع ٥٠٪ من أتعابنا عند التوقيع على هذا الخطاب ويدفعباقي عند تقديم مسودة القوائم المالية المبدئية.

التحويل سيكون لحسابنا البنكي في مصرف الراجحي حسب البيانات التالية:

#### مصرف الراجحي

شركة عبد الله حمد الجاسر محاسبون ومراجعون قانونيون

رقم الحساب: 392000010006080785448

آستان: SA4980000392608010785448

#### الموافقة على الشروط

نأمل التكرم بتاكيد موافقتك على شروط هذا الخطاب وذلك بالتوقيع كونكم الطرف الثاني لهذا الخطاب وإعادة نسخة منه إلينا.

طرف ثانٍ

جمعية نوع لتنمية المواهب  
ترخيص (٥٢٤١)

ويمثله السيد: نوح حسبي آل مراد

المدير العام

طرف أول

شركة عبد الله حمد الجاسر  
محاسبون ومراجعون قانونيون

عبد الله حمد الجاسر

ترخيص (١٠١٩)